بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة المملكة العربية السعودية

امام مجلس حقوق الانسان في دورته الرابعة

يلقيها

صاحب السمو الأمير/ د. تركي بن محمد بن سعود الكبير

وكيل وزارة الخارجية المساعد للشؤون السياسية
ورئيس الإدارة العامة للمنظمات الدولية

جنيف

٢٣ صفر ١٤٢٨هـ الموافق ١٣ مارس ٢٠٠٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس ،
سعادة المفوضة السامية ،
أصحاب المعالي والسعادة ،
الحضور الكرام ،

يطيب السيد الرئيس ان يتقدم وفد المملكة العربية السعودية لشخصكم ولأعضاء مكتبكم الموقر ، ومنسوبي السكرتارية بالشكر والتقدير على ما بذلتموه من جهد منذ توليكم رئاسة مجلسنا هذا ، بغية تقرير وجهات النظر ، وإزالة الفوارق والمعوقات التي تحول دون بناء الكيان المؤسسي لهذا المجلس بالشكل الذي ينسجم مع سمو رسالته وعلو شأنه بعيد عن اية منهجيات او ممارسات قد تخرجه عن الإطار المحدد له او قد تعيده الى عهد التسييس والكيل بمكاليين .

وبهذه المناسبة ، السيد الرئيس ، لا يفوتني ان انوه بالجهد الذي تبذله الفرق العاملة المعنية بالبناء المؤسسي لهذا المجلس وفق القرار ٦٠/٢٥١ والميسرين القائمين عليها ، وان أؤكد على موقف بلادي مجددا، بأنه اذا ما أردنا ان يقف هذا المجلس على قاعدة راسخة تكون قادرة على حماية حقوق الإنسان وتعزيزها فانه من الضروري تفنيد سلبيات الماضي بغية معالجتها من جهة او تفاديها من جهة أخرى ، وإذا ما نجحنا في ذلك ، اصبح بإمكاننا استطلاع أطر التعاون والعمل المشترك لتعزيز وحماية حقوق الإنسان بروح العقلانية والشفافية والعدل والإنصاف ونحن على ثقة في إرادة وعزيمة أعضاء هذا المجلس الموقر لتحقيق أهدافه بوضع طرق عمله وقواعده بشكل عملي وان يدرس الوسائل المناسبة لتفعيل وتنفيذ قراراته

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس ،

إن اقامة مجلس قوي وآليات عملية لحقوق الإنسان يتطلب الأخذ في الاعتبار حقائق التاريخ ومقتضيات المنطق، فلا يمكن العمل بمعزل عن عوامل الأحداث الجسيمة التي تمر بها مناطق مختلفة في العالم بما فيها منطقة الشرق الأوسط أفرزت مفاهيم وافكار خاطئة مخالفة بذلك القيم والمباديء التي تؤمن بها شعوب المنطقة والتي ينبغي علينا جميعا مواجهتها لتفادي تأثيرها السلبي على أعمال هذا المجلس.

وفي إطار برنامج وعمل مجلسكم الموقر ، فإن وفد بلادي يؤكد على ضرورة ان يكون هناك جدول أعمال منظم وثابت (Structured Agenda) كخطوة أولى ، يتضمن جميع القضايا الهامة والموضوعية ، وبشكل يحمي ويعزز جميع الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، هذا بالإضافة الى جملة قضايا دأبت لجنتنا السابقة على معالجتها .

السيد الرئيس ،

إن التنمية البشرية والازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي تشكل العناصر الاساسية نحو قيام مستقبل أفضل للبشرية جمعاء، وأن أي جهد في هذا الاتجاه من شأنه أن يعضد ويقوي ويعزز من مسار حقوق الإنسان ويساهم في الحفاظ عليها، فمنطقة الشرق الأوسط التي تشهد اضطرابات وقلاقل نتيجة استمرار النزاع العربي الاسرائيلي وتدهور الاوضاع في العراق وتأزمها في لبنان تحتم علينا تضافر

الجهود الدولية في السعي نحو تحقيق الامن والاستقرار في هذه المناطق ، وهذا لايتاتى الا عن طريق معالجة عوائق تحقيق السلام المبنى على العدل والشرعية الدولية حيث ان استمرار الاحتلال سوف لن ينهي دوامة العنف والتطرف والارهاب والاخلال بحقوق الاخرين .

وحيث ان الاحتلال يعتبر صنفا من اصناف انتهاكات حقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني ، واذا جزمنا بان الاحتلال يعيق تمتع الفرد بكافة مقومات الحياة الكريمة التي وهبها الله من حيث الممارسة او التطبيق ، واذا أدركنا بأن العنف لا يولد الا عنفا وان القهر والاستبداد طبائع تشعل الحقد والكراهية ، فانه بات على مجلسكم هذا ان ينظر الى الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة من زاوية إنسانية بحتة وان يحدد الكيفية والوسيلة التي بها يمكن إنهاء معاناة الشعب الفلسطيني ، ومن هذا المنطلق نرى ضرورة تعزيز الآليات التي وضعت للتعامل مع الممارسات الإسرائيلية والاحتفاظ بها ، وايجاد السبل الكفيلة بقيامها بمهامها المناطة بها من قبل مجلسنا هذا .

السيد الرئيس ،

لم تقتصر تجاوزات إسرائيل على منع الفلسطينيين من حقهم في اداء شعائرهم الدينية وممارسة حرية العبادة المكفولة للجميع ، بل امتدت الى حد المساس بأحد اطهر بقاع العالم لجميع الديانات السماوية ، القدس، وتحديدا استخفافهم بمشاعر المسلمين واستفزازهم ،بقيامها بأعمال هدم وحفريات في محيط واسفل المسجد الأقصى الشريف ، في انتهاك بالغ لحرمة المسجد وتهديدا لبنيته الأساسية وطمسا لمعالمه ورموزه الدينية والإسلامية ، هذا ، بالإضافة الى المحاولات المستمرة لتهويد مدينة القدس وسلب هويتها وإخفاء طابعها الإسلامي والعربي ... ووفد بلادي اذ يستنكر ويدين مثل هذه الأعمال والممارسات ، يهيب

بسم الله الرحمن الرحيم

بالمجتمع الدولي التدخل الحازم لوقف هذه الأعمال والتصدي بحزم للممارسات التي تستهدف العبث بالهوية الدينية والحضارية للقدس الشريف ، وتشكل استفزازا واستهتارا بمشاعر المسلمين ،وفي هذا الصدد فاننا لازلنا نتطلع الى ماسيصدر عن بعثة التقصي التي ارسلها الامين العام لليونسكو للاعمال التي تقوم بها اسرائيل في طريق الحرم الشريف والتي انهت اعمالها في ٢ مارس الجاري . ولهذا نرى ان مجلسكم الموقر ، من جانبه ، مدعو الى تفعيل رسالته الداعية الى ضمان حرية العبادات وعدم المساس بالمقدسات واحترام الثقافات ، وفق ما نادت به المواثيق الدولية ذات الصلة ...

وفي هذا الصدد فقد قامت حكومة المملكة العربية السعودية وما تزال بجهود حثيثة لحل الخلافات كان آخرها مؤتمر مكة الذي جمع الفصائل الفلسطينية وصدر عنه مايعرف باتفاق مكة الذي يهدف الى تقريب وجهات النظر الفلسطينية وحل خلافاتها وذلك من منطلق ايمانها بان هذه الخطوات تساهم في تحقيق الامن والاستقرار في المنطقة وتحد من دائرة الصراعات الاقليمية .

السيد الرئيس ،
الحضور الكرام ،

أظهرت لنا السنوات القليلة الماضية أن ما يعانيه مجتمعنا الدولي من ازمات ناتج عن خلل في علاقات الحوار الإنسانية، ولوجود توجهات لا مسئولة تعمل جاهدة لاستغلال الوضع الحالي في سبيل تغذية أسباب الصراع، والتمييز العنصري والتمييز على أساس الدين والمعتقد ، وذلك لخدمة أهداف معينة تتنافى كليا مع منهجية حقوق الانسان ، مما يحتم علينا النظر بحكمة وتمعن للخروج من هذه الأزمة

بسم الله الرحمن الرحيم

بأقل التكاليف والخسائر من خلال التسامح والحوار ومحاربة ونبذ التمييز بجميع أشكاله. وفي هذا السياق فإنه من المهم التأكيد هنا على أن الإسلام بوصفه ديانة وثقافة وأسلوب حياة يدعو الى المحافظة على صون وحماية كرامة الانسان والحرص على عرى التماسك الاجتماعي والتسامح والحوار مع الآخرين واحترام خصوصياتهم .

السيد الرئيس ،

لقد قامت المملكة العربية السعودية بجهود حثيثة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ، إيمانا منها بأن مسئولية الحفاظ على حقوق الإنسان تقع في المقام الأول على عاتق الحكومات التي يدعمها في ذلك منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية ذات الصلة وأنشأت لهذا الغرض هيئة حكومية يرأسها مسئول على مستوى وزير ، وأنشأت أقسام تتولى مواضيع حقوق الإنسان في الجهات الحكومية ذات العلاقة ، واذنت بإنشاء جمعية غير حكومية لحقوق الإنسان التي قامت وتقوم بجهود كبيرة في مجال الحفاظ على حقوق الانسان ، إضافة الى إصدار منظومة من القوانين لها علاقة مباشرة بحقوق الفرد والمجتمع وتعزيزها ، ومنها نظام الإجراءات الجزائية ونظام المرافعات ونظام المحاماة ، كما ان النظام القضائي الجديد في مراحل إصداره النهائية والذي سيسهم بشكل كبير في تغطية جميع الجوانب الحقوقية بالشكل الذي يحفظ حقوق الإنسان من جميع جوانبها .. ولا يفوتني السيد الرئيس ، انه في إطار الخطوات الإصلاحية (التحديثية) التي تنتهجها المملكة والمرتبطة بحق الفرد والمجتمع ، فقد اعتمدت المملكة مؤخرا استراتيجية وطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد ، تهدف من ذلك الى تحصين المجتمع السعودي ضد مخاطر الفساد وذلك من خلال انشاء

بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة وطنية لمكافحة الفساد تعنى بمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية ورصد نتائجها وتقويمها ومراقبتها ووضع برامج وآليات تطبيقها وقيام الأجهزة الحكومية المعنية بحماية النزاهة ومكافحة الفساد وبممارسة اختصاصاتها وتطبيق الأنظمة المتعلقة بذلك وتقليص الإجراءات الروتينية وتسهيلها والعمل بمبدأ المساءلة لكل مسئول مهما كان موقعه او مسئوليته .

السيد الرئيس ،

من الضروري ان تحظى مسألة البناء المؤسسي لهذا المجلس بالقدر والجهد والوقت الكافي في هذه المرحلة الحرجة ، بحيث تكون في اولويات عملكم ، لاسيما واننا بصدد بلوغ الموعد الذي حدده القرار ٦٠/٢٥١ حتى نستطيع أن نتناول المواضيع ذات الأهمية التي تتطلب تحرك مجلسكم الموقر كقضايا الفقر والعولمة والحق في التنمية إضافة الى القضايا التي تخص الفرد بشكل مباشر . ونحن على ثقة بأن مجلسنا هذا سيوفر مجال للبحث ، ووضع برنامج لعمله وأنشطته المستقبلية ، وكذلك ايجاد الفرص للتداول بشأن القضايا التي تمس حاضرنا ومستقبلنا ، ويأمل وفد بلادي ان تحظى معالجة جميع القضايا الهامة بإجماع مجلسكم الموقر ...

السيد الرئيس ،
الحضور الكرام ،

لن يدخر وفد بلادي أي جهد في سبيل تحقيق وتيسير رسالة هذا المجلس السامية ، ونحن نؤمن بأن المجلس القوي القادر على القيام بمهامه ، لا يمكن ان يقوم دون بنية تحتية قوية يستند إليها، ولهذه

بسم الله الرحمن الرحيم

البنية دعائم كثيرة ، منها ديمقراطية الممارسة وشفافية الطرح والاقتناع بالمضمون وكفالة العدل في الحكم والتقييم .. ونحن على ثقة ــ السيد الرئيس ــ بأن حنكتكم وإدارتكم ومكتبكم الموقر ، ودعم مكتب المفوض السامي لكم سيسهم بشكل فعال في تحقيق غاياتنا وتطلعاتنا لهذا المجـــلس . ، ، ،

وشكرا السيد الرئيس ،،،